



## سياسة الاستثمار

### مجال سياسة الاستثمار

يتعلق بيان سياسة الاستثمار بالمدخرات أو الاحتياطات الزائدة غير المطلوبة لأغراض التشغيل قصيرة الأجل. سيتم تحويل هذه المدخرات أو الاحتياطات الزائدة لحساب توفير مخصص بفائدة في بنك GTP ويتم فصلها عن حسابات تشغيل GTP. تعكس هذه السياسة التزامنا الكتابي " بأفضل استخدام" للموارد التي يوفرها الله (متى 25: 16). أما الأموال المخصصة لحساب الادخار فستعتبر "أصول قابلة للاستثمار"، ومن ثم تكون مؤهلة للاستثمار وفقا لهذه السياسة. وتعكس هذه الوثيقة السياسات والأهداف والقيود المتعلقة بإدارة الأصول القابلة للاستثمار.

الغرض من بيان سياسة الاستثمار هذا

تم وضع بيان سياسة الاستثمار هذا من قبل اللجنة المالية والمراجعة في GTP من أجل:

- تحديد وتعيين مسؤوليات جميع الأطراف المعنية،
- توفير فهم واضح لجميع الأطراف المعنية بأهداف الاستثمار وأهداف الأصول الرأسمالية،
- تقديم الإرشادات والشروط لجميع مديري الاستثمار، إن وجد، فيما يتعلق باستثمار الأصول الرأسمالية،
- وضع أساس لتقييم نتائج الاستثمار،
- إدارة الأصول الرأسمالية وفق معايير الحرص،
- وضع أفق الاستثمار المناسب الذي سيتم في إطاره إدارة الأصول الرأسمالية.

بشكل عام، الغرض من البيان هو وضع الفلسفة و التوجه اللذان من شأنهما توجيه إدارة استثمار الأصول نحو النتائج المرجوة. ومن المقرر أن يكون محددًا بدرجة كافية ليكون ذا مغزى، ولكنه مرن بدرجة كافية ليكون عمليًا.

السلطة والتفويض منه

تقع السلطة المطلقة على جميع المسائل المتعلقة باستثمار الادخار الزائد على عاتق مجلس الإدارة. ومع ذلك، ضمن هذا المعيار، تُمنح السلطة للجنة المالية والمراجعة لتوجيه ومراقبة استثمار الأصول الخاضعة لبيان سياسة الاستثمار. بناءً على مشورة لجنة المالية والمراجعة، يجوز لمجلس الإدارة تعيين خبراء خارجيين كمستشارين و/أو مديري استثمار، وسيكون لكل مدير استثمار حرية التصرف الكاملة للأصول الموضوعه ضمن سلطته القضائية، مع مراقبة وتشغيل جميع السياسات والقواعد الإرشادية والقيود والفلسفات على النحو المبين في هذه السياسة.

إسناد المسؤولية

يجب على لجنة المالية والمراجعة:

- وضع بيان سياسة الاستثمار لاعتماده من قبل مجلس الإدارة،
- المراجعة الدورية لهذه السياسة والتوصية بأي تعديلات إلى مجلس الإدارة،
- مراجعة نصف سنوية (على الأقل) لأداء الأصول المستثمرة وأداء أي من مديري الاستثمار،
- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة من وقت لآخر بشأن الكيانات التي يجب أن تعمل كمستشار استثمار أو مدير استثمار، إن أمكن.

إذا تم الاحتفاظ بمدير استثمار لإدارة أصول GTP، فيجب على مدير/مديرو الاستثمار.

- بحسن نية، بذل كل جهد لتحقيق الأهداف الاستثمارية لصالح GTP لكافة الأصول الموضوعه تحت سلطته القضائية، مع التأكد من توافق جميع السياسات والقواعد الإرشادية والقيود والفلسفات الموضحة في هذا البيان.



إذا تم الاستعانة بمستشار استثمار لتقديم المشورة بشأن استثمار أصول GTP، فيجب على مستشار الاستثمار.

- أن يكون ناصح، رأيه غير مرتبط بلجنة المالية والمراجعة. و يقدم المستشار الاستثماري نصيحة الاستثمار في إدارة أصول GTP وتكون متسقة مع الأهداف والسياسات والقواعد الإرشادية والقيود الاستثمارية الواردة في هذا البيان. وتشمل هذه النصيحة ما يلي:
  - الأصول، وأسلوب التوزيع والتخطيط،
  - مراجعة سياسة الاستثمار وبيان سياسة الاستثمار، لتشمل أي تغييرات مقترحة،
  - مراجعة القضايا الاقتصادية وقضايا سوق رأس المال الحالية والمستقبلية،
  - أداء الصندوق العام ومديري الاستثمار.

#### سياسة إدارة الاستثمار

يتم تقديم الهبات إلى GTP بشكل عام مع توقعات المانحين بأن الأموال ستستخدم لتلبية الاحتياجات الحالية أو طويلة الأجل للهيئة. لذلك، يجب استثمار الأموال وفقاً لهذه الأهداف العامة:

- 1- الحفاظ على رأس المال: يجب على لجنة المالية والمراجعة ومديري الاستثمار بذل جهود واعية للحفاظ على القيمة الحقيقية لرأس المال، مع إدراك أنه قد تحدث خسائر في إحدى الأوراق المالية.
- 2- البعد عن المخاطر: مع فهم أن المخاطر موجودة في جميع أنواع الأوراق المالية وأشكال الاستثمار، يتعين على لجنة المالية والمراجعة ومديري الاستثمار (إن وجد) بذل جهود معقولة للتحكم في المخاطر، وسيتم تقييمهم بانتظام للتأكد من أن المخاطر المفترضة تتناسب مع أسلوب الاستثمار وأهدافه.
- 3- الإلتزام بإنضباط الاستثمار: من المتوقع أن يلتزم مديرو الاستثمار بأساليب إدارة الاستثمار التي تم الإتفاق عليها، وسيتم تقييم المديرين بانتظام للإلتزام بإنضباط الاستثمار.

#### أهداف الاستثمار

على وجه التحديد، يجب أن يكون الهدف الأساسي في إدارة الاستثمار للإدخار الزائد:

- الحفاظ على القوة الشرائية لهذا الإدخار،
- لتحقيق عوائد تتناسب مع معدل التضخم مع التركيز على الحفاظ على رأس المال من أجل الحفاظ على القوة الشرائية للإدخار،
- للسيطرة على المخاطر في استثمار أصول GTP.

#### القواعد الإرشادية للإستثمار

الأصول المسموح بها:

- حساب التوفير بفائدة.
- أدون الخزانة.
- صندوق السوق النقدي.
- صناديق STIF.
- أوراق تجارية.
- قبولات مصرفية.
- اتفاقيات إعادة الشراء.
- شهادات الإيداع.

## الأوراق المالية ذات الدخل الثابت:

- الحكومية والخاصة بالوكالة الأمريكية.
- الشركات الأمريكية.
- [?] السندات.
- [?] الأسهم الممتازة.
- سند دين بضمان رهن عقاري.
- التزامات الرهن العقاري الثانوي المخططة لإهلاك الدين أو غيرها من التزامات أخرى مضمونة برهن عقاري "الشرائح المبكرة".

## صناديق الاستثمار المشتركة:

- صناديق الاستثمار المشتركة التي تستثمر في الأوراق المالية على النحو المسموح به في هذا البيان.

## المعاملات المحظورة:

- البيع قصير الأجل.
- هامش التداول.
- شراء:
- الأوراق المالية المملوكة للقطاع الخاص (غير المتداولة علناً).
- العقارات (باستثناء شركات استثمار أموال في الأموال العقارية).
- الأوراق المالية المشتقة، باستثناء دين بضمان رهن عقاري CMOs.

## إرشادات توزيع الأصول

سيتم استثمار ما يصل إلى 100٪ من أصول GTP القابلة للاستثمار في النقد وما في حكمه و/أو الأوراق المالية ذات الدخل الثابت. يمكن استخدام صناديق الاستثمار المشتركة للوصول إلى أوعية متنوعة من النقد وما في حكمه و/أو الأوراق المالية ذات الدخل الثابت. ويجوز للجنة المالية والمراجعة توجيه توزيع الأصول واختيار الاستثمار أو تفويض ذلك إلى أي مدير (مديري) الاستثمار وفقاً لبيان سياسة الاستثمار هذه.

## السيولة

سيتم الاحتفاظ بما لا يقل عن 20٪ من الأصول القابلة للاستثمار في GTP في أوراق مالية عالية السيولة ويمكن تحويلها إلى نقود سائلة في أقل من 7 أيام.

## قواعد إرشادية لاستثمار الدخل الثابت والمعدلات النقدية

- يجب أن تكون سندات الشركات "درجة استثمارية" مصنفة BBB أو أفضل حسب تصنيف Standard and Poor's (S&P) و/أو Baa أو أفضل حسب تصنيف Moody's.
- يجب تصنيف الأوراق التجارية 1A1/P أو 2A2/P.
- قيود استحقاق الدخل الثابت هي كما يلي:
- الحد الأقصى لاستحقاق أي ورقة مالية هو 10 سنوات.
- يجب ألا يتجاوز المتوسط المرجح لمدة المحفظة 5 سنوات.
- يجب أن يحتوي صندوق السوق النقدي المختار على الأوراق المالية التي يكون تصنيفها الائتماني عند الحد الأدنى المطلق من تصنيف الاستثمارية ب S&P و/أو Moody's.



- يجب أن يكون متوسط مرجح محفظة بشأن درجة استثمار الصناديق الاستثمارية المشتركة ذات الدخل الثابت التي يتم إختيارها مدتها ٥ سنوات أو أقل.

#### الاستثمار الاخلاقي

يجب أن يعكس استثمار أصول GTP القيم المسيحية والغرض من GTP، على هذا النحو، فيجب على لجنة المالية والمراجعة ومديري الاستثمار الذين يشرفون على هذه الأصول مراعاة طبيعة وتأثير خيارات الاستثمار على خليفة الله والإنسانية عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

سيتم اختيار الاستثمارات التي تعكس القيم المسيحية ولها تأثير إيجابي على المجتمع والحياة والبيئة عن الاستثمارات المماثلة التي لا تفعل ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم حظر الاستثمارات المباشرة في الشركات التي لديها عمليات تجارية مؤثرة (أكثر من 5% من الإيرادات) في القطاعات التالية:

- المشروبات الكحولية.
- منتجات التبغ والقنب.
- منتجات و/أو مرافق القمار.
- المواد الإباحية أو الخليعة.
- موانع الحمل المجهضة.
- الأسلحة الذرية أو البيولوجية أو الكيميائية أو الذخائر العنقودية.

عندما يكون من المعروف أن الشركات تشارك في الأنشطة التالية، سيتم تجنب الاستثمار فيها قدر الإمكان:

- عمل الأطفال والعبودية.
- الإتجار بالبشر.
- دمار بيئي شديد.
- ديون المستهلك الاستغلالية و/أو التمييزية.

#### اختيار مديري الاستثمار

يجب أن تستند توصيات لجنة المالية والمراجعة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بإختيار مدير/مديري الاستثمار إلى إجراءات حذرة تشمل المعرفة الكاملة للإستراتيجية الاستثمارية لمدير الاستثمار، والقدرات التشغيلية وإمكانية تنفيذ المعايير الأخلاقية. و يجب أن يكون مدير الاستثمار المؤهل مستشارًا استثماريًا مسجل أو بنك أو شركة تأمين.

#### مراجعة وتقييم أداء مدير الاستثمار

ستقوم لجنة المالية والمراجعة، كل ثلاثة أشهر على الأقل، بمراجعة وقياس أداء إجمالي المحفظة، بالإضافة إلى مكونات فئة الأصول، مقابل معايير الأداء المقبولة عمومًا. يجب النظر في مدى توافق نتائج الاستثمار مع أهداف الاستثمار وغاياته وإرشاداته على النحو المبين في هذا البيان، و يجب أيضًا مراعاة أداء مدير الاستثمار مقابل المعايير الأخلاقية المتفق عليها.

تحتفظ لجنة المالية والمراجعة بالحق في إنهاء خدمة أي مدير لأي سبب، بما في ذلك ما يلي:

- الأداء الاستثماري الذي يقل كثيراً عن المتوقع، نظراً للضوابط المستخدمة ومعايير المخاطر التي تم تحديدها، أو التبرير غير المقبول للنتائج السيئة؛
- عدم الإلتزام بأي جانب من جوانب سياسة الاستثمار هذا، بما في ذلك متطلبات الاتصال وإعداد التقارير،
- تغييرات نوعية كبيرة في منظمة إدارة الاستثمار.

يجب متابعة مديري الاستثمار بانتظام فيما يتعلق بالأداء، والموظفين، والإستراتيجية، وقدرات البحث، والتنظيم، والأمور التجارية، والعوامل النوعية الأخرى التي قد تؤثر على قدرتهم على تحقيق نتائج الاستثمار المرجوة.